

ركن الوثائق



شيخ أحمد الفيز



اثبات ملاطفة النبي صلى الله عليه وسلم
لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وهو في الصلاة



﴿ الخاصة في مكان المصلي ﴾
ولا تصح في المكان المنسوب مع العلم
أحدهما المنع سواء صلت صلاته أو
على كراهية ^(١) أما اعتبار المعلوم كية أو
فلا كلام فيه ويدل عليه العقل والتجربة
صحبتها مع الجهل فالكلام فيهما الك
المرأة إلى جانب الرجل المصلي فقيه
روايات كثيرة منها صحيحة قد بنى
تزامن الرجل في المحمل يصلان جميعاً
المرأة ^(٢) ومنها موثقة ^(٣) عن ابن

يُصلي و بين يديه امرأة تصلي ^(٤) قال ^(٥) يصلي حتى يجعل بينه وبينها أكثر من عشرة
أذرع ، وإن كانت عن يمينه وعن يساره جعل بينه وبينها مثل ذلك ، وإن كانت تصلي
خلفه فلا بأس وإن كانت تصيب ثوبه ، وإن كانت المرأة قاعدة أو نائمة أو قائمة في غير
صلاة فلا بأس حيث كانت ^(٦) وقيل بالجواز ويدل عليه صحيحة جميل عن أبي عبد الله
عليه السلام قال : « لا بأس أن تصلي المرأة بحذاء الرجل وهو يصلي فإن النسيء ^(٧) كان
يصلي وعائشة مضطجعة بين يديه وهي حائض وكان إذا أراد أن يسجد غمز رجلها فرفعت
رجلها حتى يسجد ^(٨) » وخبر ابن فضال ممن أخبره عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله
عليه السلام « في الرجل يصلي والمرأة تصلي بحذاء فقال : لا بأس ^(٩) » وخبر عيسى بن
عبد الله النعماني مثل الصادق عليه السلام عن امرأة صلت مع الرجل جال وخلفها صفوف وقد أمما
صفوف قال : « مضت صلاتها ولم تفسد على أحد ولا تعيد ^(١٠) » وما يؤيد الجواز
الأخبار النافية للباس ^(١١) إذا كان بينهما موضع رجل أو شبر أو ذراع مع بعد الحمل

(١) الوسائل أبواب مكان المصلي ب ١٠ ج ١ .

(٢) المصدر ب ٧ ج ١ .

(٣) المصدر ب ٤ ج ٤ .

(٤) المصدر ب ٥ ج ٦ .

(٥) جواهر الكلام ج ٨ ص ٣٠٦ .

(٦) راجع الوسائل أبواب مكان المصلي ب ٧ و ٨ .

بين اختلاف نفس أخبار المنع بأن

الأول : الحائل البالغ بمقدار

أو الذراع، والثالث: البعد بمقدار

بعض آخر التعبير بأكثر من عشر

المقدمة العلمية، حيث إنَّ تحصيل

الفصل بالزيادة، لتدرة العلم بذلك

بمقدار صدره، کیا ہو مفاد بعضہا

ولكن العمد ملاحظة مفا

جميل بن درّاج عن أبي عبد الله

لا يأس،^(١)



وكصحيفة جميل عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: لا بأس أن تصلي المرأة

بعضاء الرجل وهو يصلي، فَإِنْ التَمَّ كَانَ يَصْلِي وَعَائِشَةُ مَضْطَجِعَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهِيَ

حائض وكان **صَلَّى** إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ غَمَزَ رَجُلَيْهَا فَرَفَعَتْ رَجُلَيْهَا حَتَّى يَسْجُدَ ^(١).

والتعليل بفعل النبي ﷺ وإن لم نفهم وجه مناسبه لا يمنعنا عن استفادة أصل

الحكم من صدرها، فأتتها صريحة في جواز محاذاتها حال الصلاة، أو تقول: إن وجه

المناسبة أن وجه توكّم المنع عن المحاذاة أو تقدّم المرأة على الرجل توجه حواس

الرجل إلى جانب المرأة، وهذا المعنى لا تفاوت فيه بين اشتغال المرأة بالصلاة

وعدمه، فلو كان مانعاً عن صحة الصلاة لما كان التي ⁵⁰ معنياً مع اضطجاع

عائشة أمامه.

(١) الوسائل: كتاب الصلاة، الباب ٥ من أبواب مكان المصلي، الحديث ٥.

(٢) الروايل: كتاب الصلاة، الباب ١ من أبواب مكان المصل، الحديث ١.

إمّا مطلقاً، كصحيفة جميل، وروايته:

الأولى: «ولا بأس أن تصلي المرأة بحذاء الرجل وهو يصلي، فإن النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي وعائشة مضطجعة بين يديه وهي حائض، وكان إذا أراد أن يسجد غمز رجلها فرفعت رجلها حتى يسجد»^(١).

وعدم انطباق التعليل بالاضطجاع على الحكم بجواز الصلاة لا يخرج حكمه عليه السلام عن الحجية، مع أن في عدم انطباقه نظراً، لأن تفرقة الفقهاء

بين الصلاة وغيرها لا تدل على السلام بأنها لو لم تجز لاضطجاع عائشة. وأما الكراهة كما يأتي، وبجزمه للكرهية، وعلى هذا فلا وجه

والثانية: في الرجل يصلي وخبر العلل: عن أبي بصير

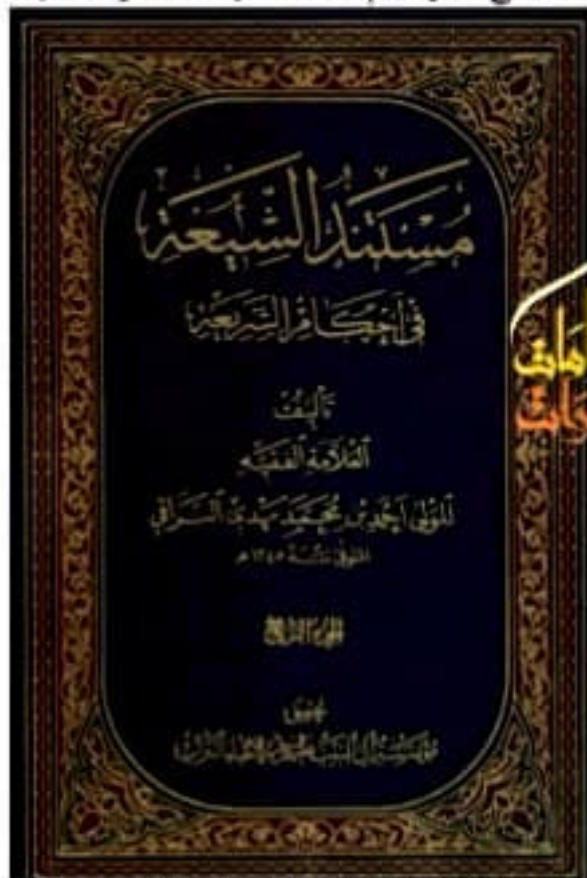
قال: «مضت صلاتها ولم تنزع» أو في مكة الموحدة

كصحيفة الفضيل المروية في النساء، والمرأة تصلي بين يديه يكره في سائر البلدان»^(٢).

(١) الفقيه ١: ٧٤٩/١٥٩، الوسائل (٢) التهذيب ٢: ٩١٢/٢٣٢، المصلي ب ح ٦.

(٣) لم نثر عليه في علل الشرائع ولا فيما يرويه في البحار عن علل محمد بن علي بن إبراهيم ونسب في كشف المثلث ١: ١٩٥ إلى عيسى بن عبدالله القمي وكذا في الجواهر ٨: ٣٠٦ ولم نثر عليه أيضاً في المصادر الحديثة.

(٤) العلل: ٤/٣٩٧، الوسائل ٥: ١٢٦ أبواب مكان المصلي ب ح ١٠.



ومن طريق الحافضة : ما رواه ابن بابويه ^(١) عن جيل عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « لا بأس أن يغسل المرأة بعداء الرجل وهو يغسل ، فإن النبي صلى الله عليه وآله [كان يغسل] ^(٢) وملائكة مضطحة بين يديه وهي حائضين ، فكان إذا أراد أن يسوء غمر رجلها فرفعت رجلها حتى يسجد » ^(٣)

احتج المخالف ^(٤) بما روي أن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن الغضلة إلى النائم والمحدث ^(٥) .

والجواب : حديثنا أقوى دلالة ، لأنه حكاية لفظه عليه السلام ، وحديثكم تضمن الإخبار بالتهيء ، فلم يلزم الراوي توقف .

فرع :

لو خاف من العدو جاز أن يكرهها ، ذكره الشيخ ^(٦) .

مسألة : وتكره الغضلة في الجم

وقال أبو الصلاح : لا يجوز ^(٨)

(١) عنه زيادة : في الصحيح .

(٢) أصح من الصدر .

(٣) الفقيه ١٥٩ : ١ حديث ٧١٩ ، الوسائل

(٤) القمي ٧٢ : ٢ ، الفرج الكبير ج ١ ص ١١١

على الأوطار ٩ : ٣ .

(٥) عن ابن ماجة ١ : ٣٠٨ حديث ١٠٩

حديث ١٩٢٠٠ ، ليل الأوطار ٩ : ٣ .

(٦) مع : المشهور .

(٧) السوط ٨٦ : ١ .

(٨) الكافي في الفقه : ١١١ .



إذا كانت بعين واحدة ،

٧٤٣ - وقال الصادق عليه السلام
يكون كلب صيد وأغلقت دونه باباً ف
كلب ولا بيتاً فيه تمثيل ولا بيتاً فيه بول
ولا يجوز الصلاة في بيت فيه خر

۷۴۴ - وروی أبو بصیر عن ال
موضع لا یقدر علی الأرض فلیؤم إیماء

٧٤٥ - وسأله سماعة بن مهران الصلاة فيمنعه الذي أسره منها ، فقال

٧٤٦ - وسأل معاوية بن وهب
والمرأة يصليان في بيت واحد
وحدها وهو وحده لا بأس .

٧٤٧ - وفي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام : إذا كان بيننا وبينه قدر ما يتخطى ، أو قدر عظم ذراع فصاعداً فلا بأس [أن صلت بحذاء وحدها] .

٧٤٨ - وروى جميل عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « لا بأس أن تنصلي المرأة بحذاء الرجل وهو يصلي فإن النبي «ص» كان يصلي وعائشة مضطجعة بين يديه وهي حائض ، وكان إذا أراد أن يسجد غمز رجلها فرفعت رجلها حتى يسجد » .

ولا بأس أن يكون بين يدي الرجل والمرأة وهما يصليان مرفقة^(١) أو
شيء.

(١) المرفقة - بالكسر - : المخلدة .

ومنها: صحيح جميل^(١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه «قال: لا بأس أن تصلي المرأة بحذاء الرجل وهو يصلي، فإن النبي (صلى الله عليه وآله) كان يصلي وعائشة مضطجعة بين يديه وهي حائض، وكان إذا أراد أن يسجد غمز رجلها فرفعت رجلها حتى يسجد»^(٢).

ونوقش فيه: باضطراب المتن، لعدم ارتباط التعليل بمورد الخبر، وعدم انطباقه عليه، إذ لا كلام في جواز صلاة الرجل وبين يديه أو بحذائه امرأة نائمة أو قائمة في غير صلاة. كما أن الخبر لا يثبت أن النبي (صلى الله عليه وآله) ذكرها في مقام التعليل ولا بلامه.

ومن هنا استظهر في الخبر، وأن الصواب في وجوبه وهو يصلي فإن النبي (صلى الله عليه وآله) وفيه: ما لا يخفى، فالأصل «تصلي» كما أئبتها دور الكلام في ربط التعليل بالوجوب ويمكن توجيهه - بناءً على ما تقدم لو كان مانعاً - بخصوصية لصلاتها، وحجبها بين يديه، فلا مانع إذن من غيرها من حيث الكراهة الأخبار.



(١) المراد به جميل بن دراج وقد تقدم الكلام في سنده [في هامش ص ٨٨].

(٢) الوسائل ٥: ١٢٢ / أبواب مكان المصلي ب ٤ ح ٤.

(٣) الحدائق ٧: ١٧٨، الوافي ٧: ٤٨٠ / ٦٣٩٩.

